كلية العلـــوم
قـســـــــم علوم الحياه

عنوان المحاضرة

المحاضرة 8: آليات الإفقار والعقاب النفسي وآثارها

المادة : جرائم نظام البعث

المرحلة : الثانية

اسم الاستاذ: م.م رائد جواد كاظم

مقدمة المحاضرة

تستكمل هذه المحاضرة ما بدأناه في المحاضرة السابقة حول الحرب النفسية

التي شنها نظام البعث ضد الشعب العراقي. سنركز هنا على محورين مدمرين: الإفقار المتعمد كوسيلة لكسر الإرادة، والعقاب النفسي القاهر الذي استهدف العرض والعائلة، ثم نستعرض الآثار الكارثية التي تركتها هذه السياسات على البنية الأخلاقية والاجتماعية للعراق [5، 59].

أولاً: آليات الإفقار والتجويع المتعمد

اتبع نظام البعث سياسة "تجويع الشعب" لإشغاله بالبحث عن لقمة العيش وصرفه عن المطالبة بحقوقه السياسية أو التفكير في المعارضة. وتضمنت هذه الآلية ما يلي:

استهداف الطبقة التجارية والصناعية:

صادر النظام أموال كبار التجار والعمال، ونفذ عمليات إعدام ميدانية بحقهم بتهم كيدية.

من أبرز الأمثلة: إعدام كوكبة من التجار عام 1969، ثم مجزرة تجار الطحين عام 1992، حيث لم يكتفِ النظام بإعدامهم بل صادر أموالهم المنقولة وغير المنقولة، وأجبر عشائرهم على التبري منهم، بل وأجبر زوجاتهم على الطلاق [62، 63].

العقوبات البدنية المهينة: شملت هذه السياسة قطع أيدي تجار العملات النقدية ووسم جباههم.

سحق القوة الشرائية للموظفين:

تم تخفيض رواتب شريحة الموظفين (باستثناء الموالين والأجهزة القمعية) لدرجة انعدام القدرة الشرائية. فوصل راتب المعلم إلى أقل من دولار واحد شهرياً، في حين كانت رواتب أفراد الأجهزة القمعية ومخصصاتهم تضاعف ذلك بكثير لضمان ولائهم المطلق.

الاحتيال الحكومي (الشركات الوهمية):

افتعال شركات استثمارية وهمية (مثل شركة سامكو) بإدارة المخابرات العراقية لسرقة مدخرات المواطنين بحجة الاستثمار، ثم تهريب تلك الأموال خارج العراق.

تدمير العملة الوطنية:

نتيجة السياسات الخاطئة والحروب العبثية، انخفضت قيمة الدينار العراقي من 3.5 دولار قبل الحروب إلى أدنى مستوياته التاريخية، مما حول العراق من بلد ثري إلى بلد يعاني من الفقر المدقع [64، 65].

ثانياً: آليات الضغط والعقاب النفسي القاهر

تجاوز النظام كل الخطوط الحمراء والقيم الاجتماعية للأعراف العراقية من خلال:

انتهاك العرض لانتزاع الاعترافات:

كان المعتقل الذي لا يرضخ لوسائل التعذيب الجسدي يُجبر على مشاهدة اغتصاب زوجته أو بناته أو أمه على مرأى ومسمع منه. كانت هذه الوسيلة تُستخدم كأداة إذلال أخلاقي وقهر نفسي لا يحتمل لانتزاع الاعترافات [65، 98].

احتجاز الرهائن العائليين:

اعتقال الوالدين أو أحدهما للضغط على الأبناء المعارضين المختفين لإجبارهم على تسليم أنفسهم.

سياسة "الفرهود" القسري:

تعريض الممتلكات الشخصية والبيوت والمحال التجارية للنهب المنظم

والمصادرة قسراً لمن لا يوالون النظام، مما خلق حالة من عدم الأمان المادي الدائم لدى المواطن [65، 66].

ثالثاً: آثار الجرائم النفسية على الفرد والمجتمع

أفرزت هذه السياسات تبعات سيكولوجية واجتماعية جسيمة لا تزال آثارها شاخصة في المجتمع العراقي:

تدمير المنظومة القيمية: ضرب القيم والعادات الأخلاقية السامية واستبدالها بـ "بذور الفساد" الإداري والمالي الذي حصد المجتمع آثاره لاحقاً [68، 70].

الإفراغ العلمي والكفاءاتي: إجبار النخب العلمية والثقافية على مغادرة العراق أو تصفيتهم جسدياً، مما جعل العراق يعيش حالة من "التجهيل الممنهج" [68، 69].

انهيار التعليم: تحول أساتذة الجامعات والمعلمون إلى باعة متجولين في الأسواق لتوفير لقمة العيش، مما أدى لتدني المستوى العلمي وتفشي الجهل.

تفتيت النسيج الاجتماعي: تشجيع النزعات الطائفية والعشائرية والمناطقية لتمزيق الروابط الوطنية التي تشد النسيج العراقي.

زرع العجز النفسي: إيصال المواطن العراقي إلى حالة من الاستسلام النفسي وفقدان القدرة على المبادرة عبر ترسيخ أحاسيس الضعف.

تمجيد الشخصية: توجيه الفلسفة التربوية نحو تمجيد شخص رأس النظام فقط، وإلغاء الهوية الوطنية الجامعة لصالح الهوية الحزبية البعثية.

خلاصة المحاضرة

لم يكن الإفقار والعقاب النفسي مجرد ردود فعل عفوية من النظام، بل كانت خطة سيكولوجية مدروسة لإعادة هندسة المجتمع العراقي وتحويله من مجتمع حي ومقاوم إلى مجتمع منهك يبحث عن البقاء البيولوجي فقط [60، 70]. إن دراسة هذه الآثار تساعدنا اليوم على فهم التحديات الاجتماعية والأخلاقية التي تواجه بناء العراق الجديد [10، 13].